

اعترافات شفيق منصور

: وقد بينا أن لشفيق منصور اعترافات كثيرة كان يكذبها هو بنفسه فيكفى غيره مؤنة تكذيبه. وقلنا إن المعروف والمعقول أن أقرب الاعترافات إلى الصدق هو الاعتراف الأول كما أن أهم التكذيبات هو التكذيب الأول، وثابت من التحقيق أن أول اعتراف لشفيق لم يتهم فيه ماهر ولا النقراشى بل اعترف على نفسه وعلى محمود إسماعيل وجماعته بأنهم دبروا الحوادث السابقة.

ثم فى ١٢ أبريل اتهم ماهر والنقراشى وغيرهما بتقرير قدمه، ولكن كذب نفسه حالاً فى التحقيق وقرر أن جميع من ذكرهم أبرياء وأنه هو وحده المسئول عن الحوادث السابقة وأشهد الله على ذلك، وقيمة هذا الاعتراف أنه جاء مباشرة أمام النائب العام بناء على وازع نفسانى من شفيق دون أن يكون للبوليس دخل فيه.

إذن فالاعتراف الأول والتكذيب الأول يثبتان ألا وجود للجنة الرئيسية المزعومة.

ثم استخلصنا من أقوال شفيق منصور فيما يختص بجمع النقود ومن قوله إنه جمع إعانة من النقراشى والشيشينى لعائلة مصطفى حمدى بعد أن أوهمها أنها لعائلة فقيرة أن معنى ذلك أنهما ليسا عضوين فى الجمعية السرية، وكذلك قوله عن الاستشارة والتنفيذ إذ إنه استشار أعضاء تلك اللجنة فلم يوافقوا على جريمة السردار، ومع ذلك نفذت الجريمة بالرغم منهم إلى آخر ما استخلصناه من الأقوال التى جاءت عفواً على لسانه وكانت تكذبه فى افتراءاته؛ لأن للمظلومين ربا يحميهم وللظالمين شيطاناً يغريهم.

رابعا - أقوال المتهمين فى القضايا السابقة: وقد بينا من شهادة محمد أفندى شمس الدين وغيره أن شفيق كان الكل فى الكل وساعد الشيطان الأيمن فى الجمعية وأنه كان يهزأ بأعمال ماهر والنقراشى لأنها خاصة بالمظاهرات والاضطرابات ويعجب كيف يشملهما سعد بعطفه وبالوظائف السامية بينما هو، أى شفيق منصور، أكفأ منهما وخدم البلد أكثر منهما ومع ذلك عارض الوفد فى ترشيحه لمجلس النواب.

وقد استشهد شمس الدين أفندى بنجيب الهلباوى نفسه على جميع هذه الأقوال فأيده كل التأييد فى مجموعها.

شهادة نجيب الهلباوى :

بقى على أن أبحث فى شهادة الهلباوى بصفته شاهد إثبات ضد ماهر والنقراشى وقد ذكرنا أن شهادته سماعية لا قيمة لها قانونا. ولكنى أريد أن أثبت أيضا أنها باطلة وملفقة موضوعا - وإليك الدليل:

يقول نجيب الهلباوى فى تقريره فى ٥ فبراير إنه علم من شفيق أن النقراشى وماهر والشيشينى كانوا شركاء فى حوادث الاغتيال. فما هو تاريخ العلم؟

- ظاهر من نفس أقواله أن تاريخ علمه المزعوم يرجع إلى أوائل سنة ١٩٢٤ بعد الإفراج عن المجرمين السياسيين وقد جاء ما يأتى:

س- هل وقفت على الجرائم السياسية التى ارتكبت أثناء وجودك بالسجن بعد الإفراج عنك؟

ج- لما خرجت من السجن كان مكتب شفيق محل اجتماعنا كلنا حيث سمعت عن شفيق منصور بأن جميع الحوادث التى ارتكبت كانت له يد فيها وكان معه بعض أشخاص مثل النقراشى وماهر والشيشينى وأولاد عنایت وبعض العمال)

ينتج من ذلك أنه سمع تلك الأقوال المزعومة بعد خروجه من السجن بزمن وجيز.

ثم جاءنى ما يأتى (سأله المحقق: قلت فى التقرير المقدم منك بأنه تبادر إلى ذهنك بأن شفيق منصور يشك فى إخلاصك فما الذى دعاك إلى هذا الظن؟

ج- لما قال لى روح البلد لأنه سيحصل فى هذه الليلة ثورة وأظن أنها كانت فى ليلة سقوط وزارة سعد باشا فأنا نبهت سليم أفندى زكى بهذا الخبر ولكن فى ثانى يوم لم يحصل شئ وعلمت من شمس الدين أن شفيق كلفه بأن الأحسن أن أروح البلد فظننت انه يشك فى إخلاصى، وكان سألتنى

مرتين عن الفلوس اللى باصرفها فى مصر فقلت له بتجبنى من البلد فظهر على وجهه الشك)
يستخلص مما تقدم أنه قبل حادثة السردار مباشرة كان شفيق يشك فى الهلباوى ولا يثق به فإذا
كان الهلباوى قد علم شيئاً كما يدعى فيكون ذلك قبل حادثة السردار بكثير، أى عند خروجه من
السجن كما قال فى استجوابه السابق.

أما وقد عرفنا التاريخ الذى يزعم الهلباوى أنه علم فيه من شفيق ما علم فمن السهل أن نثبت أن
شهادة الهلباوى بأكملها فى هذا الصدد غير حقيقية. وأنه لم يسمع شيئاً من شفيق مطلقاً وأنه
شهد تمهيدا للقبض على ماهر والنقراشى، وفى يدنا الدليل الذى لا ينقض على صحة ما نقول.
وهذا من فضل الله الذى أراد أن يفضح تلفيقات هذه القضية بشكل مادى محسوس وهناك الأدلة
على التلفيق:

(١) أولهما أو أهمهما أن نجيب الهلباوى قال ما يأتى:

(إنى كنت أتردد على أولاد البيلى لألتحق بجريدة الاتحاد وما كنت أقصد ذلك جدياً وإنما للوقوف
على حركتهم. فسألته المحقق: هل كان عندك شك فى عبد الحليم البيلى وعبد الرحمن أخيه حتى
كنت تتردد على مكتبهم وتوقف على حركتهم؟

ج- نعم، لأنى علمت من شفيق أن لهما يدا فى بعض الحوادث

حقاً إن هذا عجيب، إذ كيف يكون قد علم من شفيق أن للبيلى وأخيه يدا فى بعض الحوادث ولم
يذكر عنهما شيئاً مطلقاً فى تقريره الذى قدمه فى ٥ فبراير؟

وأكثر من هذا أنه سئل مرة عن عبد الحليم وعبد الرحمن البيلى فبرأهما من الاشتراك. فما الذى
حدث وما الذى استجد حتى دخل عبد الحليم وعبد الرحمن البيلى ضمن المشبوهين عند البوليس
فأوحى إلى الهلباوى أن يقول إنه سمع من شفيق عنهما ما ادعى سمعه عن غيرهما؟

التفسير بسيط جداً وما علينا إلا أن نقرب التواريخ حتى نفهم. والواقع أن الهلباوى شهد هذه
الشهادة ضد (أولاد البيلى) فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وتاريخ القبض على عبد الحليم بك البيلى

والأستاذ عبد الرحمن البيلى كان ١٠ نوفمبر، أى أن الهلباوى شهد ضدهما قبل أن يقبض عليهما باثنى عشر يوماً تقريبا، أو بعبارة أخرى أن الشبكة بدأت تنصب حولهما بواسطة البوليس فى ذلك التاريخ، وعندئذ بدأ الهجوم بواسطة الهلباوى كما كانت الحال مع ماهر والنقراشى.

أليس ذلك صريحا فى التفتيق. وأن الهلباوى كان يستعمل للشهادة على الغير عندما تحوم الشبهة حولهم من البوليس حتى إذا ما قبض عليهم قيل إن هناك شاهدا ضدهم، وأنه قد أدى شهادته من قبل.

ثانيا - والأغرب مما تقدم هو تبادل الاطلاع على التقارير بين الهلباوى وشفيق منصور فقد جاء ما يأتى:

س - هل وقفت على معلومات جديدة تفيد التحقيق؟

ج- لا، ولكنى أطلعت على تقرير شفيق منصور الخاص باعترافاته الأخيرة فلفت نظرى ما ذكره عن الشيشينى). ثم ذكر تفاصيل نحو صفحتين عن الشيشينى، فسأله المحقق: ”لماذا لم تقر فى استجوابك الأول ما قررته الآن عن الشيشينى فأجاب: إنى ذكرت باختصار ما أعلم عن الشيشينى فى تقريرى وأبقيت التفاصيل لما أسأل ولكن لم أسأل) والحقيقة أنه لم يقل شئ لأنه لم يكن قد اطلع على تقرير شفيق منصور بعد.

ولا تظن يا حضرة القاضى أن نجيب الهلباوى وحده كان يطلع على تقرير شفيق منصور، كلا فواجب التبادل كان يقضى بأن شفيق منصور يطلع أيضا على تقارير نجيب الهلباوى ولست مازحا بل هى الحقيقة الراهنة وإليك الدليل.

قدم شفيق منصور تقرير ١٨ يونيه المشهور وقد أثبت لحضراتكم زميلى مصطفى باشا النحاس أن التاريخ الحقيقى للتقرير هو ١٥ يونيه إلى آخر ما اتضح من تصرفات النيابة والبوليس فى هذا التقرير. غير أن هناك ما هو أدهى، فإنه قد أضيف إلى التقرير ملحقان أحدهما بتاريخ ١٩ يونيه والآخر بتاريخ ٢٠ يونيه.

أما ملحق ١٩ يونيه فهو الذى أشرت إليه سابقا. وقلت إنه أوحى إلى شفيق بكتابتها ضد النقراشى، وفى الواقع فهو عبارة عن ورقة اتهام النقراشى من الاشتراك فى جرائم القتل، ويظهر أن البوليس خشى أن تهمة القتل لا تثبت على النقراشى فأوعز إلى شفيق أن يتهمه فى ذلك التقرير بتهمة أخرى وهى التضليل فى التحقيق من باب الاحتياط ”كما يقول المحامون“ - هذا هو الملحق الأول. وأما الملحق الثانى - وهو الذى يهمنى هنا - فتاريخه ٢٠ والمقصود منه تأييد شهادة الهلباوى بواسطة شفيق.

وإذا كان هناك شك فى تصرفات البوليس فالملحق الثانى لاعترافات شفيق يزيله تماما فهو الدليل الذى لا يرد على أن تقارير شفيق كانت تطبخ فيما بين البوليس وشفيق فالملحق المذكور خاص بتفاصيل عن قضية السردار التى صدر الحكم فيها وهذه التفاصيل لا قيمة لها فهى خاصة بطريقة القبض على محمود إسماعيل وعليه هو ومسألة هرب أولاد عنایت وهى مسألة فصل فيها ولم يأت شفيق بشئ جديد فيها حتى يكتبه فى ملحق إضافى. إنما الجديد هو أنه أراد البوليس أن يؤيد صدق نجيب الهلباوى فى روايته وأبحاثه. فبعد أن ذكر شفيق فى ذلك التقرير مسألة هرب أولاد عنایت وأنه نصحهم بعدم الهرب قال بدون مناسبة (وأذكر بأننا ليلة عند خروجنا من منزل الشيشينى وكنت أسأل محمود عن قبض عليهم فقال الصيد كل الصيد فى جوف الفرا) وهذه العبارة وردت حرفيا فى تقرير نجيب الهلباوى ولكن شفيق لم يعرف كيف يحسن السبك ففضح نفسه إذ قال مباشرة بعد ذلك (وأما فيما يتعلق بالهلباوى فأذكر تماما بأنه عندما حضر من بلده كان لا يملك نقودا كثيرة)

فما ألطف هذا الاتفاق الذى جعل شفيق يذكر عبارة تافهة جاءت فى تقرير الهلباوى بالحرف الواحد ثم بعدها مباشرة يتكلم عن الهلباوى وحالته المالية؟ أليس هذا دليل لا ينقض على أن شفيق اطلع على تقرير الهلباوى وطلب إليه أن يطلب تقريرا إضافيا لتأييده، ولكن الله أراد أن يكشف الأمر فجعله يتكلم عن الهلباوى مباشرة بعد أن نقل العبارة من تقريره وادعاها لنفسه: إذن فشفيق ينقل عن الهلباوى ونجيب الهلباوى ينقل عن شفيق والمتهمون يضيعون بين الاثنين.

ثالثا - بقى أن نعرف ما سمعه فعلا الهلباوى من شفيق عن كل من المتهمين وهل سمع حقيقة أم لا؟
عن النقراشى قال الهلباوى (عرفت من شفيق منصور فى أثناء حديث بأن النقراشى ومن على شاكلته أوهموا سعد باشا بأنهم هم الذين قاموا بالحركة فى البلد واستغلوا هذا الظرف وأخذوا وظائف عالية وأنه لم يأخذ شيئا من هذه الوظائف مع أنهم لم يعملوا ربع عمله فى الحوادث الجنائية) غير أن لهذا الحديث صيغة أخرى بلسان الهلباوى، فقد كرر هذا الحديث نفسه ولم يكن فيه شئ عن "الحوادث الجنائية" فقد جاء:

س - ألم تسمع شفيق يوما من الأيام ينتقد تصرفات حكومة سعد باشا؟

ج - أتذكر أنه انتقد تعيين ماهر وزيرا والنقراشى وكيل وزارة مع أنه هو الذى قام بجميع الأعمال أكثر من أى شخص وأنهم غشوا سعد باشا وأفهموه أنهم هم الذين قاموا بكل شئ عشان يأخذوا المراكز دى وأتذكر أن هذا الكلام حصل يوم كنت أنا وهو وشمس الدين)

إذن ما سمعه الهلباوى من شفيق عن ماهر والنقراشى لم يكن فيه تعيين للحوادث الجنائية بالذات بل مجرد أقوال عامة مثل قوله أنهم أوهموا سعد باشا أنهم هم الذين "قاموا بكل شئ" بينما هو الذى "قام بجميع الأعمال" فلا ذكر مطلقا لأعمال جنائية إنما هذه العبارة من عنديات الهلباوى قالها فى استجوابه الأول ليجعل لشهادته قيمة ويبرز كبوليس سرى، غير أنه فى استجوابه الثانى نسى - وجل من لا ينسى - أن يقول شيئا ما عن الحوادث الجنائية فذكر الحقيقة. وهذه الشهادة الأخيرة البريئة تؤيدها شهادة محمد أفندى شمس الدين الذى قال (كان شفيق يحقد جدا على ماهر والنقراشى وسعد باشا قدم عليه ماهر والنقراشى مع أنه خدم البلد أكثر منهما ويشعر أنه أكفأ منهما وكان شفيق يسخر من عملهما لأنه كان مقصورا على إضراب موظفين وطلبة أو شئ من ذلك) وهذه بلا ريب الصيغة الحقيقية لحديث شفيق الذى سمعاهما الاثنان.
أقواله عن ماهر: سئل الهلباوى أيضا فى تحقيق ٦١ فبراير سؤالا عاما عما يعلمه عن ماهر فلم يقل إنه سمع من شفيق شيئا وإليك كل ما قاله:

س - ما الذى علمته عن ماهر؟

ج - علمت من عبد الحميد العبد أنه كان يشتغل فى الحركة السياسية السرية ولكن لا أعرف عنه شيئاً. إذن فهو لا يعرف شيئاً خاصاً عن ماهر سوى ما يدعى سماعه من عبد الحميد العبد من أقوال مبهمه، أما شفيق فلا ذكر له.

النتيجة - هذا هو مقدار معلومات الهلباوى التى يقول أنه نقلها عن شفيق، فأقواله بخصوص النقراشى، ليس فيها إجرام مطلقاً كما ظهر من مقارنة أقواله وأقوال شمس الدين. وما ذكره عن ماهر ليس منقولاً عن شفيق - بل عن عبد الحميد العبد بخصوص الحركة السياسية، وهذه عبارة واسعة قد تشمل المنشورات والمظاهرات إلخ، ومع ذلك فحتى هذه الأقوال التى لا قيمة لها لم يؤيدها الأستاذ عد الحميد الذى ادعى الهلباوى سماعها منه، فما الذى يبقى بعد ذلك من هذه الشهادة السماعية؟.. لا شئ.

أقواله عن الشيشينى:

قال الهلباوى فى تقرير ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥ ما يأتى:

(كنت أتردد على منزل حسن أفندى الشيشينى بعد أن عرفنى به. وبعد أن حضرت من بلدتى لأشتغل فى البحث عن الجرائم السياسية - وكان محمود إسماعيل يتردد هناك وكنت أحتك به لأجل أن أعرف منه شيئاً عن عصابته فلذلك كنت أذهب لمنزل الشيشينى أفندى... ثم قال:

كان سميرنا فى بادئ الأمر لا يخرج عن حد النكت والضحك حتى إذا كان قتل السردار حولت وجهتى إلى محمود إسماعيل فكنت أذهب لمنزل الشيشينى حيث أعرف أنه هناك)

يرى من ذلك أنه ليس هناك ما يشير إلى أنه كان يشك فى الشيشينى مع أنه قال فى تقريره إنه عضو فى الجمعية مع شفيق فإذا سلمنا أنه بذلك عند خروجه من السجن فى فبراير ١٩٢٤ وهو لم ينضم للبوليس إلا فى أكتوبر سنة ١٩٢٥ فكأنه سنة ١٩٢٥ لم يكن لديه أى شك فى الشيشينى نفسه بل لم يشك فيه إلى ما بعد حصول حادثة السردار كما هو ظاهر من تقريره فى حادثة السردار.

فإذا كان لم يشك فى الشيشينى عند حادثة السردار بل كل شكوكه اتجهت لمحمود إسماعيل وأولاد

عنايت وشفيق منصور فكيف نصدق تقريره فى ٥ فبراير أنه سمع من شفيق - قبل حادثة السردار طبعا - أن الشيشينى عضو وعضو رئيسى فى الجمعية.

أقواله ”عن أولاد البيلى“ :

أظهرنا فيما سبق كذب شهادته من أولها إلى آخرها بمناسبة ما قاله عن البيلى بك وأخيه فإنه ادعى أنه سمع من شفيق أنهما عضوان فى الجمعية ومع ذلك لم يذكر شيئا مطلقا عنهما لا فى تقرير ٥ فبراير ولا فى التحقيق الذى تلاه بل برأهما فعلا من تهمة الاشتراك فى الجمعية، ثم تغيرت الأحوال وأراد البوليس أن يقبض عليهما فجاء الهلباوى قبل القبض عليهما بأيام قليلة وادعى فى التحقيق أنه سمع من شفيق أنهما - أيضا - عضوان فى الجمعية.

النتيجة: ثبت من تحليل أقوال الهلباوى عن كل من المتهمين أنه اتهمهم لأن البوليس أراد أن يتهمهم لا لأنه سمع شيئا من شفيق عنهم.

(رابعا) الدليل على أن الهلباوى لم يسمع شيئا من شفيق عن أولئك المتهمين أنه لم يقبض على ماهر أو الشيشينى أو البيلى فى حادثة السردار عندما كان يقبض على إنسان لأقل شبهة أو بدون شبهة نعم إنه قبض على النقراشى ولكن سبب القبض عليه كان سياسيا كما هو ظاهر من أقوال الجرائد الإنجليزية ومن مجرى التحقيق الأول فى قضية السردار، فقد كانت بعض الدوائر الإنجليزية تتهم الوفد وظن أن النقراشى - إذا بقى فى وكالة الداخلية - قد يضل التحقيق فقبض عليه كما قبض على غيره من الوفدين أما ماهر والشيشينى والبيلى - فلو أن الهلباوى سمع حقيقة من شفيق أنهم أعضاء فى الجمعية وأخبر سليم أفندى زكى كما جاء فى شهادة سليم أفندى زكى فى ١٧ فبراير - لو أن الهلباوى والبوليس يعرفان الجمعية وأعضاءها الرئيسيين قبل وقوع حادث السردار فكيف لم يقبضوا على أولئك الذين يزعمون أنهم أعضاء رئيسيون بينما كانوا يقبضون يمينًا وشمالًا على من تحوم حوله أقل شبهة؟ أليس ذلك دليلا على أنهم لم يكونوا يعرفون شيئا من هذا القبيل وأن شهادة الهلباوى السماعية لم يسمعها أحد من قبل ولا الهلباوى نفسه.

حالة شفيق النفسية:

بقيت لى كلمة موجزة عن حالة شفيق النفسية، إن البحث فى الحالة النفسية لأى إنسان لا يتحقق بأكمل معانيه إلا إذا شمل البحث كل حركاته وسكناته، وأول ما يلزم لذلك أن يكون الشخص حيا يتحرك ويسكن. أما فى هذه القضية فقد قضى علينا أن نبحث الحالات النفسية - كما نبحت كل شئ آخر - على الورق. والأوراق صامتة لا تتكلم إلا باللغة التى يريدنا من حررها.

قلت فى بدء مرافعتى إن النيابة قد اعتدت على كل قاعدة عامة من قواعد التحقيق والإجراءات القضائية، فأفقدت المتهمين الضمانات التى كفلها لهم القانون فى علانية التحقيق وشفهيته وإجراءات القبض والحبس والاستجواب إلخ، وقد يظهر غريباً لأول وهلة أن أقول إن أهم الضمانات التى فقدناها هى شفيق منصور نفسه ولكنها الحقيقة التى لا نزاع فيها، فقد أعدم جزاء وفاقاً على إجرامه، وأما شفيق منصور الشاهد فلو أن النيابة كانت تريد أن تستند إلى شهادته فقد كان من الواجب عليها ومن حق المتهم أن تستحضره أمام المحكمة لاستجوابه ومراجعة أقواله من جهة وفحص حالته النفسية والعقلية وما يديه من قول أو إشارة أو ما يلوح على أسارير وجهه، من جهة أخرى.

وإنى واثق أنه لو تسنى لأى محكمة أن ترى شفيق وحالة الخبل أو الجنون التى كان فيها لما أقامت لأقواله أى وزن، ولست فى ذلك مستنتجاً بل مقرراً لحقيقة واقعة، فإن سعادة النائب العمومى نفسه لا حظ فى دوسيه القضية أن اضطراب شفيق لم يكن ليجعله أهلاً لأن يسمع فيما كان يريد إبداءه عن قضية السردار بعد الحكم فيها، ويشهد الأستاذ وهيب بك دوس فى التحقيق أن شفيق طلب إليه فى محكمة الجنايات أن يقول أنه كان مسيراً من ماهر والنقراشى فقبل ذلك منه بشرط أن يكتفى بما يقوله عنه وهيب بك، ويقول الأستاذ وهيب (وقد اشترطت ذلك لأنه كان رأى أن مثل هذا البيان من شفيق شخصياً أمام المحكمة سيكون حتماً مضطرباً). وقد حرمتنا النيابة من الاستفادة من هذا الاضطراب أمام القضاء، فلم يبق إلا أن نرجع إلى الأوراق الميتة للبحث عن نفسية ميتة، ولهذا البحث أهميته مهما قدرناها، فإن تلك الأوراق الميتة ناطقة ببطلان اعترافات أو افتراءات شفيق منصور - لا لأن الكذب ظاهر فيها فقط بل لأن حالته القريبة إلى الجنون تجعل

كل أقاويله باطلة حتماً، ولا يصح لقاضى الإحالة أن يستند إليها ولو على سبيل الاستدلال.

غير أن البحث فى نفسية شفيق والتعمق فى هذا البحث قد يحتم على الباحث أن يفعل كما فعل دانتى - أى أن ينزل الجحيم. فقد كان شفيق فى جحيم من نفسه ومن سجنه، وإذا كانت الحكومة تظن أنها قد عاقبته بإعدامه فهى مخطئة، فقد مات المسكين مرات عديدة قبل أن يموت موته الأخير.

أما العوامل التى دفعت شفيق إلى اتهام غيره من الأبرياء فبعضها خارجية وبعضها داخلية نفسانية، أما العوامل الخارجية فهى التعذيب والوعد والوعيد.

والعوامل الداخلية أو النفسانية هى الخوف من الموت والحقد والهستيريا العصبية القريبة إلى الجنون، وهذه العوامل جميعها تجمعها ثلاث حقائق مادية:

السجن والبوليس وشبح المشنقة.

أما عن العوامل الخارجية (أى التعذيب والوعد والوعيد) فلا نظن أن هناك قضية فى العصور الحديثة اجتمعت فيها عوامل التعذيب مثلما اجتمعت على شفيق منصور.

السجن الانفرادى: فى مقدمة وسائل التعذيب التى استعملت مع شفيق وغيره من المتهمين، السجن الانفرادى، وقد بينت أنه لا يجوز حبس المجرمين المحكوم عليهم حبساً انفرادياً أكثر من أسبوع واحد، أما هنا فالمتهمون يحبسون شهوراً عديدة فى زنزانة مظلمة ضيقة ويخرجون منها إلى فناء السجن لمدة لا تزيد على ساعة بشرط ألا يكلمهم أحد، وفيما عدا ذلك يبقى السجنين ليلاً ونهاراً والباب مغلقاً عليه على الدوام ثم من الساعة الرابعة بعد الظهر يحل الظلام فلا يرى السجنين نوراً فى صباح اليوم التالى وهكذا دواليك شهوراً عديدة يقضيها السجنين فى ذلك القبر الحى، إلى أن يخرج من سجنه أو يخرج من عقله فهل من عجب إذا جن شفيق منصور؟! وقد شكى شفيق شكوى مرة فى معارضته من أن النيابة بخلاف توجيه التهمة إليه لم تحقق معه مطلقاً من يوم القبض عليه أى من ٢٨ يناير إلى ٥ مارس وأضاف إلى ذلك ما يأتى فى محضر معارضة ٢٨ فبراير (السجن يعاملنا معاملة سيئة حيث نحبس حبساً انفرادياً فى زنزانة مترين ونصف وفى النهار لا

يمكننى أن أخرج من الزنزانة وبالليل كل ربع ساعة يخبطوا على الباب ويفتحوا الكهرباء ليرونى ولا يسمح لنا بخلق الذقن وقد شكيت من ذلك كما أنه لا يسمح لى بقص أظافرى كما لا يمكننى أن أقرأ فى كتاب وليس من مصلحة التحقيق أن يعذب المتهم“ .

وقد ذكرت الجرائد فعلاً أن شفيقاً فى جلسات المعارضة كان فى حالة يرثى لها وشكله أقرب إلى المتوحشين منه إلى المتحضرين.

الوعيد: أما عن أمثلة الوعيد فهى عديدة ومخزية وهذه بعض أقوال شفيق فيها، فى ٧ أبريل قال (كنت تحت تأثير الخوف والفرع والتهديد بالموت من الكونستبلات والجاويشية الموجودين بالسجن) ثم قال فى ١١ أبريل (كل ما صدر منى لم يحصل بمحض إرادتى وإنما كان من تأثير رجال البوليس الذين كانوا يلازموننى من الساعة ٨ صباحاً للساعة ٩ مساءً فكنت فى حالة عصبية شديدة).

ثم اسمعوا بعض ما حل به: قال فى محضر ١٤ مارس ما يأتى (ثم يوم الجمعة شفت حركات غير اعتيادية فى يوم الخميس علمت بأنه سيحصل جلد داخل السجن بدون إعلانى. وفى صباح اليوم قومونى بدرى فى الصباح وجابوا واحد حكيم وأخرجونى من الزنزانة الساعة خمسة وحلقوا ذقتى وقالوا لى فيه اليوم مجلس عسكري، وسمعت أن مدير السجن مع حضرة وكيل النيابة وأنهم سمعوا شهادة الشهود ثم سمعت أنه صدر حكم ضدى وأنه فيه جلد وفيه أشغال شاقة خمس سنوات).

ثم قرر فى يوم ٢٨ مارس (بأنه سمع فى السجن بأنه سيعدم بطريقة الربط على عمود والقاء الأحجار عليه وأنهم أخذوا كل ملابسه من السجن).

فما رأى حضرة القاضى فى اعتراف يصدر على أثر ذلك التعذيب.

أما عن الوعد: فقد وعد شفيق بتخفيف العقوبة إذا اعترف على شركائه وثبت أن إسماعيل صدقى باشا والهلباوى بك وعبد الملك حمزة بك أبلغوه هذا الوعد. ولقد كان الوعد أقسى عليه من الحمى على الجسم ولذلك كان يندفع المحموم ويهذى هذيانه فى اتهام الأبرياء بدون حساب أو ضمير

وكلما عاد إلى صوابه عاوده شبح المشنقة المخيف. وهكذا كان الوعد مصدر عذاب لهذا المسكين، حتى أنه حرم من راحة اليأس واليأس إحدى الراحةين.

وأما العوامل الداخلية فقد كان خوف الموت من أشد العوامل النفسية التي كانت تدفعه إلى اتهام الغير، ولسنا في حاجة إلى الدليل الخارجي لاثبات أن شفيق كان ”فزعاً للإعدام، فقد كان لا يستحي أن يساوم على حياته بـ ٥٠٠٠ ريال متهمين وقال للنائب العمومي في ٧ أبريل (أنى قررت هذا القول لأنى لم أجد نتيجة تعود على ذكر أسماء الأشخاص الذين اشتركوا معى فى الحوادث السابقة).

وفى تقرير آخر بدون تاريخ يكشف الستار صراحة عن غرضه وهو المحافظة على حياته التى تحتاج إليها عائلته أو يحتاج هو إليها.

يدل على ذلك قوله لسليم أفندى زكى فى ٢٠ يونيو ”إنى أخاف أن أكتب الآن الحقيقة بعد أن قلت أشياء ليست بالحقيقة“ فأجابه سليم أفندى مادمت ستقول الحق فلا تخش أمراً، فقال شفيق: ومن سيساعدنى أذن؟.

المسألة مسألة مساومة لا مجرد اتهام أو تبرئة، ولا أدل على شغف المسكين بالحياة من قوله بعد الحكم فى تقرير ١٨ يناير (وحكم على نجيب الهلباوى وشمس الدين بالإعدام ثم استبدل الحكم عليهما بالأشغال الشاقة وأفرج عنهما أخيراً وهما الآن يتمتعان بالحرية والمعيشة العائلية والحياة بعد أن حرما منها عشر سنوات).

أما عن الحقد الذى كان يملأ نفسه فكان خاصاً بماهر والنقراشى اللذين عينا فى مناصب عالية وهم (من بتوع المظاهرات والإضراب) وهو أكفأ منهما كما جاء فى أقواله السابقة.

وهناك حقد عام على البلد التى وصمته بالخيانة، فاتهم اثنين من كبار السعديين حتى لا يختص هو بتهمة الخيانة.

وأما خبله وجنونه فيكنى أن نشير إلى ما جاء فى تقرير السجن من أنه ” كان متهيجاً ويمزق

هدومه وينتحب“ كما جاء فى تقرير الطبيب الشرعى أن حالته العصبية لا تسمح باستجوابه فهل يقال بعد ذلك أن عاقلاً أعترف؟ نعم، انه كان يكتب بكل ما أوتى من خبث المجانين. ولكن أحسن ما قيل فى ذلك هو قول أناتول فرنس (أن أخوف ما تخافه من المجنون هو عقله) فان فترة الصحو كانت تملى على شفيق اعترافاته الصحيحة فكان جنونه يهدمها واحداً فواحداً ومع ذلك يظهر للناس كأنه يعقل ما يقول وما يكتب.

وبعد: فلقد انتهت من مأساة هذا المسكين شفيق منصور، وأنه لمن المحزن والمفجع لكل إنسان أن يرى أن الضعف البشرى قد يؤدى بالإنسان إلى هذا الدرك الأسفل، ولكن شفيق قد أذنب كثيراً وأصبح أمره بين يدي الله وحده.

أما هؤلاء المتهمون الأبرياء فقد تعذبوا كثيراً ولم يذنبوا كثيراً ولا قليلاً ولقد وضع الله هناءهم وشقاءهم فى كافة الميزان الذى بين جنبيك، فإذا خلوت إلى نفسك يا حضرة القاضى، فاذكر ما عاناه ويعانيه هؤلاء المتهمون، وأحمد الله أنك قاض وأن العدل من حقك بل ومن واجبك، اذكر ما يعانيه هؤلاء المتهمون من ظلم وظلام، وما هم عليه الآن من ثبات ورباطة جأش، وإذا رأيتهم رجالاً لا يبيكون ولا يستبكون فأرحم شجاعتهم، فهى شجاعة الصابرين والصبر أحر من البكاء، وأذكر الآلام فهى فى طيات الخفاء، والجبان يجزع دون أن يتألم بينما الشجاع يتألم ولا يجزع، وما ذلك إلا لأن الألم متغلغل فى نفسه، لا تربطه دمة، ولا تسليه أنه.

أن احالة هؤلاء المتهمين الأبرياء ليست مسألة شكلية بل ستتخذ قرينة عليهم وتكون كأنها مسمار فى نعشهم، فهل يرضى هذا عدلك.

انك وحدك القادر على منع هذه المظالم، واعلم أنه ليس أظلم ممن يقدر على منع الظلم ولا يمنع، فهو شريك فى الظلم مع غيره وظالم لنفسه، فقل كلمتك فأننا لعدلك مترقبون.

الدفاع والمرافعات في قضية الاغتيالات السياسية
(قضية ماهر والنقراشي))

مرافعات كل من:

١- الأستاذ الجليل مصطفى النحاس باشا المحامي.

٢- الأستاذ / نجيب الفرابي المحامي.

٣- الأستاذ / مكرم عبيد المحامي.

٤- الأستاذ / مرقص حنا المحامي.